حول رداءة الخبز..

مدير المخابز: المشكلة في الطحين.. ومدير المطاحن: بل في طريقة العجن

| بثينة البلخي

أصبح رغيف الخبز، الشغل الشاغل اليوم لكثير من السوريين الذين وجدوا أنفسهم فجأة أمام رغيف غريب عن ذاك الذي كانوا يتفاخرون بأنه الأكثر جودة، والأطيب طعما بين بلدان المنطقة، أسمر، سريع التكسر والتفتت، مذاقه غير مرض في أغلب الأحيان، لكن واقع الأمر يقول إن هذه المواصفات لا تنسحب على خبز جميع الأفران، ففي حين ينتج بعضها خبزا يتحمل البيات لأيام تتجاوز الأربعة، ويحتفظ بطراوته وطعمه المحبب، يتحول خبز بعضها الآخر إلى طعام للحيوانات، أو رميه في أكياس قرب حاويات القمامة، وفي أحسن الأحوال تستعين به ربات البيوت في صنع «الفتة» وغيرها من الأطعمة الشعبية.

ولدى البحث في الأمر، تحول الرغيف إلى كرة تقاذفتها الجهات المعنية بين منتج للمادة الأولية يؤكد صلاحيتها ونجاح التجارب التي أجريت عليها، ومستخدم لها يبرر أن طريقته في العجن والخبز لم تتغير ويعيد الكرة إلى منتج الطحين، ومراقب يحار بين الإثنين وتعوزه الخبرة ليكتشف مواطن الخلل، ومستهلك يقلب الرغيف على حظه بين فرن ينتجه له بجودة عالية وآخر يعلمه أن الخبز ليس للأكل وحده!!

لدى سؤال مدير المخابز عثمان حامد عن سبب رداءة الخبز المنتج في بعض الأفران، عزا المسألة برمتها إلى الطحين الموزع على المخابز، مؤكداً أن طريقة الخبز والعجن لم تتغير، والمادة الأولية هي التي تؤثر على جودة الرغيف.

وهنا كان بيت القصيد، طريقة الخبز والعجن، فحسب المدير العام لشركة المطاحن زياد بلة، تؤثر هذه الطريقة في جودة الرغيف، فبعد قرار رئاسة مجلس الوزراء برفع نسبة استخراج الطحين من ٨٠٪ إلى ٩٥٪، أي طحن جزء من قشرة حبة القمح بات من الطبيعي أن يتغير لون الرغيف إلى الأسمر، لكن هذا لا يعني أنه سيكون رديئا بحيث يتكسر أو يتفتت، ويصعب حفظه لأكثر من يوم، لأنه يمكن عبر زيادة مدة العجن، وإضافة الخميرة بنسبة معينة، إنتاج رغيف جيد، وهو ما يكشف عنه اختلاف جودة الخبز من فرن لآخر.

ويؤكد بلة أن الشركة أجرت مجموعة من تجارب الخبز والبيات الأكاديمية بالتعاون مع الشركة العامة للحبوب وإدارة المخابز وجمعية اتحاد الحرفيين، وبينت أنه بالإمكان إنتاج رغيف خبز بمواصفات جودة عالية حتى مع نسبة الاستخراج الجديدة، لافتا إلى أنه سيتم تعميم هذه التجارب قريبا، وأن بعض الأفران استطاعت وحدها التعامل مع الطحين الجديد، وزادت مدة العجن من ١٢ دقيقة إلى ٢٥، وهو ما ساعد في إنتاجها الخبز الجيد والمقبول.

> حماية المستهلك: نقترح «تصغير» الرغيف

رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني، اعتبر أن الحل في تصغير رغيف الخبز!! وهو المقترح الذي قدمته الجمعية تحت قبة مجلس الشعب، لكنه «لم يلق آذانا صاغية» حسب دخاخني، الذي أشار إلى الهدر الكبير من قبل مستهلكي الخبز، ما يجعل حل مسألتي الجودة والهدر، تصغير حجم الرغيف.

وأكد دخاخني أن الجمعية خاطبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهذا الاقتراح لكنها لم تتجاوب، «مع أنهم يقولون إن ربطة الخبز تكلف الحكومة ما بين ١١٠-١٢٠ل.س، فيما تباع للمستهلك بـ٣٥ ليرة، وهنا السؤال لم لا تضعون حدا لهدر الخبز ورداءته؟» لافتا إلى أنه لا بد من حل هذه المعضلة ولاسيما «مع قرب حلول شهر رمضان، إذ من حق المواطن أن يأكل لقمة هنية».

في إطار الدور الرقابي أيضا، بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان أن المديرية نظمت منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخ ٥/٣١، ٧٢٠ ضبطا تشمل سوء إنتاج الخبز والبيع بسعر زائد، موضحاً أن المراقب ينظم الضبط في حال كانت المخالفة ظاهرة على الرغيف (ملتصق الشطرين، محروق، قطره أصغر من ٢٠ سم، وجود مواد مخالفة في محتوى العجين)، كما أن المديرية تبادر إلى ممارسة دورها في حال ورود شكوى من المواطنين عن رداءة المنتج.

ولفت طحان إلى أن جميع الجهات مسؤولة عن إنتاج رغيف خبز جيد، ولا يجوز أن تلقي إحداها اللوم على الأخرى، لأن الإمكانات متاحة، والمطلوب تطوير الأدوات وفق المعطيات الجديدة، أي نسبة استخراج الطحين التي لم تعتدها الأفران سابقا.

أمام الآراء العديدة والمتنوعة كل حسب موقعه فإن واقع الأمر يؤكد أنه لا بد من انتظار تعميم تجارب شركة المطاحن الناجحة - حسب قولها- على رغيف الخبز، وحتى ذلك الحين فإن السوريين مستمرون في التنقل بين الأفران لاكتشاف الخبيرة بينها في إنتاج الخبز الجيد، أو أكله رديئا، أو هدره.

لموسم ٢٠١٦.. الاهتمام بزراعة القمح مروياً

| عمار الياسين

بدأت وزارة الزراعة عبر مديرياتها في المحافظات التحضير لإعداد الخطة الزراعية الإنتاجية لموسم ٢٠١٥ - ٢٠١٦.

وكشفت الوزارة أنها ستناقش الخطة الإنتاجية لموسم ٢٠١٥ - ٢٠١٦ مركزياً في منتصف الشهر الحالي وذلك بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والاتحاد العام للفلاحين والجهات ذات العلاقة تمهيداً لاستكمال أسباب إقرارها رسمياً.

وأوضحت الوزارة أنها تعمل على إقرار الخطة بشكل مبكر لتوفير شروط نجاحها وتأمين المستلزمات المطلوبة، مشيرةً إلى أن التركيز في الخطة القادمة ينصب على تأمين الاحتياج المحلي للمحاصيل الإستراتيجية خاصة من محصول القمح مع إعطاء أولوية للمساحات المروية لهذا المحصول لكون إنتاجيته أعلى وإنتاجه مضمون لقلة تأثره سلباً بالتغيرات المناخية خاصة الهطل المطري، مؤكدةً أن الخطة القادمة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياج من المحاصيل الأخرى مثل الشعير والبقوليات إضافة لاستمرارها في تشجيع المحاصيل البديلة ومنها النباتات الطبية والعطرية التي لا تحتاج خدمات زراعية كبيرة وكلفة مرهقة واحتياجها للمياه متدن في وقت تفتح فيه آفاقاً وأسواقاً جديدة تؤسس إلى تحسين مستوى الأسر الريفية.

وفي السياق أكد مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور هيثم الأشقر أن الوزارة بدأت مناقشة خطة مشاريعها الاستثمارية لعام ٢٠١٦ إضافة إلى الخطة التأشيرية لعامي ٢٠١٦و٢٠١٧، موضحاً أن الوزارة خاطبت مديريات الزراعة بالمحافظات للبدء بإعداد الخطط الزراعية الإنتاجية على مستوى كل محافظة وبما يتوافق مع الإمكانات والموارد الحقيقية المتاحة والموارد المائية والمساحات التي يمكن ريها بشكل فعلي عبر التنسيق مع الجهات المعنية خاصة مديريات الموارد المائية وفروع اتحاد الفلاحين والإدارة المحلية.

تباشير بقرب انطلاق التعاون السكني في اللاذقية

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بعد طول انتظار استمر سنوات طويلة بدأت تلوح في الأفق تباشير قرب معاودة اتحاد التعاون السكني للانطلاق بالعمل من جديد، وذلك بعد أن أعلن رئيس مجلس مدينة اللاذقية المهندس صديق مطره جي توزيع بعض المقاسم في المدينة لجهة مناطق التوسع، مهيباً للراغبين بالتخصيص التقدم بطلباتهم إلى مجلس المدينة خلال مدة لا تزيد على عشرين يوماً.

وعن الإجراءات التي ستلي تقديم الطلبات، وعدد المقاسم التي ستوزع، والجمعيات التي سيشملها التوزيع، أوضح رئيس اتحاد التعاون السكني في اللاذقية محمد أديب ابراهيم، بأن عدد المقاسم التي سيتم توزيعها محددة بـ١٠٥ مقاسم توزع وفق الأفضلية على الجمعيات البالغ عددها نحو ١٤٥ جمعية، لافتاً الى أن جميع الطلبات المقدمة ستتم إحالتها من مجلس المدينة إلى فرع التعاون السكني، ليتم العمل على إجراء التقييم لها من لجنة يرأسها عضو المكتب التنفيذي المختص، وممثل عن اتحاد التعاون السكني، مهمتها تقييم عمل الجمعيات على مستوى المحافظة طبقاً للقوانين والأنظمة الواردة، حيث ينظر بعدد أعضاء الهيئة العامة لكل جمعية، وتنال كل جمعية علامة عن كل سنة قدم لها، وعلامة لكل شقة منجزة بها، و٢٥ علامة تعطى من الاتحاد ومديرية التعاون السكني على سمعة الجمعية ومدى تطبيقها للقوانين والأنظمة، ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة للتوزيع من مجلس المدينة والاتحاد ومديرية التعاون السكني، ويتم التوزيع على أساس العلامات المعطاة لكل جمعية وفق الأفضلية.

ولفت رئيس فرع الاتحاد إلى أن مدة الإعلان عشرون يوماً، والتقييم خلال مدة أقصاها ٤٠ يوماً من الإعلان.

وأمام هذه البادرة يعود الأمل بقرب الفرج للمواطنين المسجلين في الجمعيات للحصول على حقهم بامتلاك منزل سكني بسعر معتدل بعيداً عن الأسعار التجارية للسكن القائم حالياً، هذه الأسعار التي بات لا يقبلها عقل ولا منطق، وخاصة بالنسبة للسكن ضمن المدينة والذي أصبح سعره لا يقل عن عشرة ملايين ليرة سورية لمنزل صغير عادي لا ميزات له.

مدير المدينة الجامعية بحمص يطالب بالإعفاء من التقنين

حرفوش لـ«الوطن»: دراسة استيعاب طلاب كليات «تدمر»

| فادي بك الشريف

كشف مدير المدينة الجامعية في جامعة البعث إياد حرفوش في حديث خاص لـ«الوطن» عن أن إدارة المدينة الجامعية بتوجيه من رئاسة جامعة البعث والتعاون مع اتحاد طلبة سورية تقوم حالياً بدراسة استيعاب طلاب كليات تدمر ضمن إطار الاهتمام الحكومي بوضع جميع الطلاب ممن اضطرتهم الأزمة والأعمال الإرهابية لمغادرة كلياتهم الأم، ولاسيما أن مجلس التعليم العالي أصدر قرارات سمح لهم بتقديم امتحاناتهم في مختلف الجامعات، مبيناً أنه سيتم العمل على استيعاب الطلاب بأي وسيلة ممكنة وهناك حالة استنفار كاملة لدى إدارة الجامعة لاتخاذ ما يلزم لتأمين الاحتياجات الكاملة استعدادا لامتحانات الفصل الدراسي الثاني.

وبيّن حرفوش أن عدد الطلاب القاطنين في المدينة يقدر بـ١٥١٠٠ طالب وطالبة، مؤكداً أنه تم قبول جميع طلبات السكن وبشكل مستمر بمن فيهم استضافة طلاب جامعات حلب والفرات والجامعات الأخرى على الرغم من خروج الوحدة الثامنة من الخدمة لدواعي الصيانة وإعادة التأهيل، لافتاً إلى العمل وفق توجيهات الدكتور رئيس الجامعة على تلافي النقص في الخدمات وتوفير المزيد منها.

وأوضح كذلك أن إيرادات المدينة الجامعية في تصاعد حيث بلغت في العام الدراسي لـ٢٠١٣-٢٠١٤) ٣٩ مليوناً خلال كامل العام مقارنة بـ٢٢ مليون للعام ٢٠١٢-٢٠١٣، في حين تخطت إيرادات المدينة الجامعية منذ تسعة أشهر من العام الدراسي الحالي ٤١ مليوناً وهذا يعكس الزيادة في حجم الاستيعاب في السكن الجامعي.

وتعتبر ساعات تقنين الكهرباء مشكلة المشاكل في المدينة الجامعية حسب ما يؤكده الطلاب لـ«الوطن» حيث تشهد المدينة انقطاعات لساعات طويلة تصل لـ١٦ ساعة يومياً في كثير من الأحيان وهي مشكلة مركبة تؤثر في توفر المياه ومستوى النظافة أحياناً بسبب عدم توافر المياه.

وفي السياق أكد حرفوش ضرورة العمل على استصدار قرار بإعفاء المدينة الجامعية من التقنين الكهربائي، وإجراء كهذا يتيح للمدينة الجامعية التخلص من معظم المشاكل التي تعاني منها ويؤمن استمرار الخدمات للطلبة وكذلك الاستخدام الأمثل لكميات المازوت المخصصة لجامعة البعث والمدينة الجامعية لتشغيل التدفئة والمياه الساخنة وباقي الخدمات، حيث إن انقطاع التيار الكهربائي يؤدي لانقطاع المياه وهذا بدوره يؤدي لخلق اختناقات مستمرة في الصرف الصحي وكذلك النظافة وغيره من المشاكل ويؤثر في أعمال الصيانة والأعمال الإدارية وخدمات الطلاب.

وأكد حرفوش أنه يتم وضع اللمسات الأخيرة للدراسات الهندسية اللازمة لإعادة تأهيل الوحدات القديمة (١-٢-٣-٩) وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بإعادة تأهيلها فور الحصول على الموافقات أصولا وبالسرعة القصوى، مبيناً أنه بالنسبة للوحدات الجديدة تم التواصل مع المحافظة وجرى تخصيص مبلغ ٦ ملايين لجامعة البعث من الخطة الإسعافية المقررة من رئاسة مجلس الوزراء وقد تم وضع الدراسة الهندسية لإعادة تأهيل واجهات الزجاج ومقاطع الألمنيوم في الوحدات الجديدة منذ العام الماضي وطرحت للتعاقد ولكن للأسف لم يتم تلزيمها، ويجري التواصل مع مديرية الشؤون الهندسية لإعادة الدراسة الهندسية وعرضها من جديد بموجب مناقصة.

وعن الصعوبات في الوقت الراهن فقد لخصها حرفوش بالنقص الشديد في كوادر المكتب الفني والهندسي وعدم وجود فنيين ما يشكل إشكالات كبيرة في عمليات الصيانة وتقديم الخدمات المطلوبة للطلبة وخاصة مع عدم وجود عقود صيانة في المدينة.

نقص المازوت يزيد القمامة في حماة!!

| حماة - محمد أحمد خبازي:

تعاني مجالس المدن والبلدان في محافظة حماة تراكم القمامة في شوارعها الرئيسية والفرعية وأحيائها، ومن شكاوى المواطنين الكثيرة والمحقة في هذا المجال، التي يعرضون فيها لهمومهم من انتشار القمامة في أحيائهم، وعدم ترحيلها يوميا من تلك المدن، وهو ما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة، وتكاثر الهوام، وتنامي ظاهرة الكلاب الشاردة التي وجدت في تلك القمامة مجالها الحيوي، ومن تفاقم الإصابات بحبة حلب المعروفة شعبيا باللاشمانيا، وبخاصة في ريف حماة الشمالي، حيث ينتشر روث البهائم بين منازل الأهالي في مدينة مثل صوران مثلاً.

وفي الوقت الذي يحتج فيه المواطنون على أعذار رؤساء مجالس المدن والبلدان، ويهاجمونهم أمام المسؤولين في كل مناسبة، ويشرشحونهم على مواقع التواصل الاجتماعي، يعترف أولئك بتقصيرهم، ويؤكدون أن مواطنيهم على حق، ويقولون كلنا بالهوى سوا أي جميعنا نعاني انتشار القمامة وعدم القدرة على ترحيلها يومياً.

ولكنهم يعزون ذلك إلى وزارة الإدارة المحلية التي لم تزد الاعتمادات المخصصة لمازوت آليات النظافة العامة، والتي وضعَتْ وأُقرَّتْ عندما كان سعر لتر المازوت ٦٥ ليرة أي في عام ٢٠١٢ بينما وصل في بداية العام الجاري ١٢٥ ليرة، وهو ما جعل تلك المجالس تتمكن من شراء نصف الكميات الضرورية لعمل آليات كنس الشوارع وجمع القمامة وترحيلها.

وهو ما أدى إلى هذه النتيجة التي يتذمر منها المواطنون ويشكون، حيث اضطرت الوحدات الإدارية إلى العمل وفق المتاح، وترحيل القمامة من الشوارع الرئيسة مرة باليوم، ومن الفرعية مرة كل يومين، ومن الأحياء مرة بالأسبوع وبأحسن الأحوال مرتين!!.

وهذا ما دفع شبكة الآغا خان للتنمية أن تنشط في هذا المجال بمدينة سلمية وتتخذ على عاتقها تنظيف المدينة من القمامة وإراحة مواطنيها من مشكلاتها الصحية ومن همومهم النفسية.

حيث تعاقدت مع ٣٢٩ عاملا بالتعاون مع الجمعيات الأهلية الناشطة في سلمية، لتنظيف المدينة لمدة ٦ أشهر، على أن يبدأ العمل بهذا المشروع المهم في ٦ الجاري.

وبالتأكيد هذا أمر حسن ومفيد، ولكن لابد – كما يقول بعض رؤساء مجالس المدن – من دعم الاعتمادات المخصصة للمازوت كي نتمكن من تحقيق النظافة العامة في مدننا كما يجب، وبشكل يرضينا ويريح المواطنين ويقضي على تلوث البيئة ويحميهم – وبخاصة أطفالهم – من انتشار اللاشمانيا..

الأعلاف تشتري «١٤٧» ألف طن وتبيع «١٢٨» ألف طن وتعيد تأهيل معمل أعلاف عدرا

| محمود الصالح

أنهت المؤسسة العامة للأعلاف توزيع المقنن العلفي للدورة الأولى لهذا العام التي استمرت حتى منتصف أيار الجاري وتم خلالها توزيع /١٢٨/ ألف طن من مختلف أنواع المواد العلفية وذلك وفق الخطة المعدة لذلك من قبل وزارة الزراعة، صرح بذلك لـ«الوطن» المهندس مصعب العوض المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف واضاف: تأتي في المرتبة الأولى في كميات بيع الأعلاف محافظة حماه /٢٦٩٧٦/ طناً وتليها حمص /٢٦٩٤٩/ طناً والحسكة /٢١/ ألف طن بينما تراجعت كميات البيع في المحافظات الأخرى نتيجة خروج مراكز التسليم فيها من الخدمة بسبب الأوضاع الأمنية فيها وأكبر كمية مبيعات هي لمادة النخالة التي بلغت /٩٥/ ألف طن والشعير /٢٣/ ألف طن، وأنتجت معامل المؤسسة الموجودة في حماه وحمص وطرطوس /٩/ آلاف طن من الأعلاف المركبة جاهز حلوب تم بيعها للإخوة مربي الأبقار وهي كبسول وجريش، ويلاحظ انخفاض مبيعات قشرة القطن لعدم توافرها لدى مؤسسات عصر الزيوت حيث لم تشتر المؤسسة خلال هذا العام أي كمية وخلال الدورة العلفية في هذا العام تمت مساعدة مربي الثروة الحيوانية بكميات جيدة من الأعلاف عملت على تأمين الغذاء لثروتنا الحيوانية علما أن موسم الربيع في هذا الموسم كان جيد وكذلك الآن بقايا المحاصيل وفيرة حيث تم منح /٢٥٠/كغ للرأس الواحد من الخيول شهريا و/١٠٠/ كغ للرأس الواحد من الجواميس شهريا و/١٢٥/ كغ للرأس الواحد من الجمال وكغ واحد للطير الواحد من الدواجن و/٥٠/ كغ للرأس الواحد من الأبقار و/٧/ كغ للرأس الواحد للأغنام، وعن مشتريات المؤسسة من مادتي النخالة والشعير تم شراء /٦٤/ ألف طن من الشعير منها /٤١/ ألف طن من الحسكة و/٢٣/ ألف طن من طرطوس بموجب عقود داخلية، أما مادة النخالة فبلغت الكميات التي اشترتها المؤسسة من المطاحن /٨٢/ ألف طن وكانت الكمية الأكبر من دمشق وتلتها حماه وحمص واللاذقية. وأكد العوض أن المؤسسة تسعى لشراء كامل إنتاج القطر من مادة الشعير بالتنسيق مع المؤسسة العامة للحبوب وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج المتوقع لمحصول الشعير في هذا الموسم يصل إلى «١,٣» مليون طن والمؤسسة مستعدة لشراء كل هذه الكمية إذا تم توريدها من قبل الإخوة الفلاحين ونحن نهيب بهم المبادرة لتسليم كامل الإنتاج لأن في ذلك مصلحة حقيقية لهم أولاً من ناحية الأسعار حيث يبلغ سعر شراء الشعير /٤٨/ ليرة سورية للكيلو الواحد لدى المؤسسة، أما أسعار الشعير في السوق /٣٠/ ليرة سورية للكيلو الواحد وثانياً إن المؤسسة ستعيد توزيع هذه الأعلاف لهم خلال الفترة القادمة وبأسعار تشجيعية، وتم حتى اليوم شراء كميات من إنتاج الموسم /٨٥٨/ طناً من الحسكة و/١٩١/ طناً من حماه وما زالت عمليات الاستلام في بدايتها. وعن إعادة تأهيل معمل الأعلاف في عدرا قال: بدأت المؤسسة ومن خلال لجان فنية مختصة العمل على إعادة تأهيل معمل عدرا للأعلاف بعد تحريره من المسلحين وأجريت الدراسة الفنية وبدأنا فعليا بإجراء الأعمال البسيطة وهناك طلب من الحكومة لرصد مبلغ /٢٥٠/ مليون ليرة سورية لإعادة تعمير المعمل الذي دمر ونهب بشكل شبه كامل من قبل المجموعات المسلحة ويتوقع أن يوضع في الخدمة مع نهاية العام الجاري.

أطفال في السويداء.. تشرد وانحراف إلى المخدرات

مديرة الشؤون الاجتماعية: الملف ساخن ويجب إعادة تأهيلهم

| السويداء- عبير صيموعة

ظاهرة لافتة للنظر باتت تغزو شوارع المحافظة وأصبحت واقعاً يجدر التوقف عنده والسعي إلى احتضانها وهي انتشار عمالة الأطفال التي اختلفت طرقها وأساليبها بدءاً من بيع الخبز والبسكويت والعلكة إلى العتالة في سوق الخضرة وصولاً إلى التسول والتشرد ورغم قيام «الوطن» سابقاً بتناولها بكثير من الخصوصية والاهتمام إلا أن الجهات المعنية في المحافظة ما زالت عاجزة تماماً عن احتضانها ومعالجتها وخاصة مديرية الشؤون الاجتماعية في السويداء التي سعت جاهدة إلى معالجة ظاهرة التسول رغم عدم وجود الدعم المطلوب من الجهات المختصة.

الطفل أحمد يقوم ببيع الخبز بعد شرائه من كوات البيع وبزيادة ٣٠ ل.س للربطة الواحدة مؤكداً أنه ترك المدرسة لمساعدة والده في مصروف المنزل أما الطفل عمار فيعمل في سوق الخضرة بائعاً لأكياس النايلون ويقوم على مساعدة الأهالي بحمل المشتريات مقابل ٢٥ ل.س والحجة ذاتها موجودة بأن الغلاء وارتفاع الأسعار حال دون تأمين احتياجات أسرته من الطعام والشراب أما الطفل ياسين فيعمل متسولاً في الشوارع متفنناً بأساليب تسوله مستعطفاً المارة بقصص مبتكرة أما وليد فلا يستطيع العودة إلى المنزل دون ما يجنيه من العتالة في سوق الخضرة كما أن هناك عشرات الأطفال غيرهم ولكل واحد منهم قصته وظرفه ليبقى العنوان الأبرز لهؤلاء الأطفال جميعاً التشرد وترك الدراسة ودخول سوق العمل مبكراً مع ما يعكسه السوق من خلل في الأخلاق وتعلم عادات سيئة سواء من الألفاظ النابية أم اعتياد التدخين في سن مبكرة وصولاً إلى المخدرات ليبقى السؤال الذي يطرح نفسه: هل تعجز الحكومة التي تسعى إلى إعادة الاعمار من السعي إلى تأمين ورش أو فرص عمل لهؤلاء الأطفال لتكون بيئة صالحة للتنشئة وبذلك تعيد إعمار البشر قبل الحجر، كما لا بد من التساؤل ألا يوجد مادة في القانون تحاسب الأهالي ممن يخرجون أطفالهم إلى سوق العمل؟ وأين دور القضاء من قصور التشريعات؟

بدورها أكدت مديرة الشؤون الاجتماعية بشرى جربوع أنه جرى فتح ملفات حقيقية خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية وأهمها المتعلق بالأطفال تحت اسم متسولين، مشردين، مهجرين، هاربين من منازلهم وجرى الاتفاق مع جميع الجهات الحكومية من تربية ومحافظة وعدل وشرطة وجمعيات أهلية ومجتمع أهلي خلال الورشة التي أقامتها المديرية بالتعاون مع جمعية براعم الطفولة حيث تم الاتفاق على إجراء بحث ميداني لفصل الحالات التي يواجهها أطفالنا من تشرد وتسول و... الوصول إلى أرقام حقيقية وتأهيل مركز في الوحدات الإرشادية لتأهيل الأطفال وتقديم الخدمات التي يحتاجون إليها لخلق نوع من التفاعل الاجتماعي بالتعاون مع الجمعية الأهلية والقطاع الأهلي والتعامل مع هذا الملف واعتباره من الملفات الساخنة مشيرة إلى أن المبادرة القادمة ستتعلق بموضوع الشباب والمخدرات.

ولفتت جربوع إلى أنه وبعد انتهاء الورشة تم الاتفاق على تشكيل لجنة متطوعة تقوم بمتابعة هذه الظاهرة ومحاولة دمج هؤلاء الأطفال مع المجتمع وإعادة تأهيلهم.